إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 11/253
للنشر الفوري
٢٣ يونيو ٢٠١١

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان السيدة كريستين لاغارد إلى المجلس التنفيذي

أدلت السيدة كريستين لاغارد، أحد المرشحَين لمنصب مدير عام صندوق النقد الدولي، بالبيان التالي إلى المجلس التنفيذي في ٢٣ يونيو ٢٠١١:

السيدات والسادة أعضاء المجلس التنفيذي،

اسمحوا لي في البداية أن أتوجه لكم بالشكر على الاجتماعات الثنائية المثمرة للغاية التي عقدتها مع كل منكم بالأمس وصباح اليوم. وإنني أقدر كل التقدير فرصة تبادل الآراء معكم والاستفادة من رؤاكم المستنيرة. ويشرفني أيضا أن أدلي ببعض التعليقات المبدئية للمجلس بكامل أعضائه قبل الإجابة عما قد يعن لكم من أسئلة.

لقد استمعت بعناية كمرشحة لهذا المنصب إلى الرسائل وصلتني من كثير من أعضاء الصندوق على مدار الأسابيع القليلة الماضية وأود أن أطرح بعض خواطري في هذا الصدد وأعالج بعض القضايا ذات الاهتمام:

١ – الإدارة: الواجبات الثلاثة المنوطة بالمدير العام

في حالة انتخابي لهذا المنصب، أتعهد بأن أضطلع، بمساندة ومشاركة فعالة منكم، بالواجبات الأساسية الثلاثة المنوطة بالمدير العام، وهي رئاسة المجلس التنفيذي وإدارة الموارد البشرية وتمثيل المؤسسة.

الواجب الأول: رئاسة المجلس التنفيذي

أؤمن تماما بقيمة وجود مجلس تنفيذي مقيم دائم. فبدون مجلس يمثل البلدان الأعضاء، لا يمكن أن توجد منظمة عالمية متعددة الأطراف. وأنا مقتنعة بأن عمل المجلس يضفي الشرعية على عمل الصندوق.

ولا يمكن أن تقوم علاقة قوية بين المدير العام والمجلس التنفيذي إلا على أساس من الثقة والاحترام المتبادل بيننا. ولإرساء الأسس السليمة لهذه العلاقة، فسأدعو، إذا تم انتخابي، إلى مُعتَكَف يعقده المجلس قبل عُطلته الاعتيادية.

الواجب الثاني: إدارة الموارد البشرية

إن موارد الصندوق البشرية هي أهم أصوله. وقد أصبحت حماية استقلاليتها ضرورة أكثر من أي وقت مضى.

وأدرك تماما أن الأحداث الأخيرة خلَّفت جراحا مفتوحة. أعلم أن مغادرة جون سوف تترك فراغا كبيرا في هذه الفترة التي تعتبر بالغة السوء. ويجب على المدير العام القادم أن يبذل جهدا شاقا لكي يوضح للعالم أجمع أن هذه المؤسسة العظيمة ليست رائدة في خبرتها المتخصصة وحسب، وإنما أيضا في نزاهتها وأخلاقياتها المهنية. ويجب أن نعزز شعور موظفي الصندوق بالفخر لوجودهم فيه، وأن نعمل على استعادة هذا الشعور إذا دعت الحاجة، حتى نتجاوز مرحلة التئام الجراح.

وأخيرا، هناك حاجة لوجود فريق متكامل ومتماسك في إدارة الصندوق العليا، يرأسه مدير عام يكرس وقته وطاقته لتجميع الجهود في اتساق وتجانس داخل المؤسسة؛ فعن طريق القيادة القوية فقط سنتمكن من التغلب على عقلية الجزر المنعزلة وإرساء التنوع واكتساب التجانس والتماسك.

ويجب أن نركز معا على خدمة بلداننا الأعضاء وتحقيق هدف الصندوق الأسمى، مع الحرص على أن نكون أقل انغلاقا على الذات.

الواجب الثالث: تمثيل المؤسسة وإكسابها رؤية متميزة

يتعين على المدير العام أن يكون قائدا من خلال تقديم القدوة، بما يتوافق مع قيم النزاهة والاستقلالية وحسن التقدير. كذلك يجب أن يكون المدير العام هو الصوت المخلص والقوي لكل البلدان الأعضاء عند تمثيله للصندوق، وخاصة عند توصيل رسائل معينة للبلدان الأعضاء، صغيرة كانت أم كبيرة، على أساس من الصدق والمصارحة.

٢- وجهة الصندوق

أؤمن تماما، كما أوضحت في رسالة ترشيحي، أنه لا يمكن اعتبار شرعية الصندوق وفعاليته من الأمور المسلم بها؛ فيجب العمل باستمرار على إثبات هذه الشرعية والفعالية، وتعزيزهما حيثما كان ذلك ممكنا أو ضروريا.

وقد تغير الصندوق إلى الأفضل دون شك تحت قيادة دومينيك ستراوس-كان، حيث نجح في استرداد مكانته السابقة في مركز النظام الاقتصادي والمالي العالمي. وتعلّم الصندوق كثيرا من الأزمة المالية الأخيرة، بما في ذلك الانفتاح على الأفكار الجديدة، مع الحفاظ على ولائه لقيمه ومبادئه الأساسية.

غير أن الصندوق ينبغي أن يواصل التحول نحو سرعة الاستجابة والعدالة والتوازن في الإجراءات دعما للاستقرار الاقتصادي والمالي العالمي، حتى يتمكن من تقديم خدمة أفضل لكل بلدانه الأعضاء.

والصندوق لديه من الشواغل الكثير نظرا لعدم توازن التعافي العالمي، وعودة الاختلالات العالمية، والتدفقات الرأسمالية ذات التأثير المحتمل على الاستقرار، ومستوى البطالة المرتفع، ومعدلات التضخم المتصاعدة، وحالات البلدان الصعبة.

لكن اسمحوا لي أن أركز اليوم على مبادئ أساسية أرى أن الصندوق ينبغي أن يسترشد بها في عمله على مدار الخمس سنوات القادمة:

الأهمية: يجب أن يظل الصندوق محافظا على الدور المحوري الذي استعاده مؤخرا في مجال التعاون الاقتصادي والمالي العالمي. فالمجتمع الدولي يحتاج إلى الصندوق، والصندوق يجب أن يحظى بالتفويض اللازم من بلدانه الأعضاء لتأدية واجباته. ولهذا السبب، سأكون منفتحة على العمل معكم جميعا فيما يتصل بالإطار القانوني لأعمال الرقابة، مثل قرار الرقابة لعام ٢٠٠٧، أو حتى استكشاف التغييرات الممكنة في اتفاقيه تأسيسه مهما بدت صعبة.

سرعة الاستجابة: يجب أن يستمر الصندوق في السعي لتعزيز قدرته على الاستجابة لاحتياجات البلدان الأعضاء حسب الظروف، مع اهتمام خاص بأكثر البلدان هشاشة ضمن أعضائه ــ وأقصد بها البلدان منخفضة الدخل، وخاصة في إفريقيا. وحتى ينجح في هذا المسعى، سيكون التنسيق مع الشركاء الآخرين، ومنهم البنك الدولي، عاملا حاسما.

رقابة أكثر حزما وفعالية واتساقا لتحسين الوقاية من الأزمات وتصميم المشورة بشأن السياسات حسب مقتضى الحال: إلى جانب مهمة الصندوق في ضمان استقرار أسعار الصرف، ينبغي أن يحسِّن الصندوق إدخال الخبرات المتخصصة في شؤون القطاع المالي ضمن أعماله الرقابية، والتعاون مع مجلس الاستقرار المالي وغيره من الهيئات المعنية. ويجب على الصندوق أيضا أن يعزز الرقابة متعددة الأطراف عن طريق معالجة أوجه الاعتماد المتبادل على مستوى العالم؛ وأنا أعتقد أن تقارير التداعيات ينبغي أن تصبح أداة دائمة من أدوات الرقابة، وهي مسألة قد نعود للنظر فيها بعد اجتماعات المجلس التنفيذي المقررة في يوليو. وأخيرا، ينبغي أن تنظر رقابة الصندوق في أكثر من مجرد العناصر الأساسية، وذلك بإدخال القضايا الهيكلية وقضايا القطاع العام، وكذلك السياسات الاجتماعية وسياسات التوظيف. وحتى يتحقق الاتساق ويتسنى بشكل أكثر فعالية وقبولا تجميع كافة الجهود الممتازة ولكنها مشتتة، وبصراحة أيضا ضعيفة التأثير، في مجال الرقابة العالمية، حرصت على الضغط في آخر اجتماع عقدته اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية حتى تناقش اللجنة تقريرا موحدا عن الرقابة متعددة الأطراف.

الموارد الكافية والأدوات الملائمة: سيتطلب هذا أولا وفاء البلدان الأعضاء بالتزاماتها والذي يقتضي اهتماما مستمرا، كما سيتطلب تحسين الاستفادة من موارد الصندوق، لا سيما من خلال توثيق التعاون بين الصندوق والترتيبات المالية الإقليمية. وأخيرا، ينبغي أن نتأكد من أن الصندوق لديه القدرة الكافية لمعالجة الصدمات النظامية.

تعزيز الشرعية: الشرعية هي مطلب أساسي لقبول أي إصلاح. ومن الشروط الأساسية المهمة التنفيذ العاجل لإصلاح الحوكمة التاريخي الذي تم الاتفاق عليه في العام الماضي. وقد كانت فرنسا قائدة في هذا المجال. وعلى نطاق أوسع، سأكون ملتزمة، إذا تم انتخابي، بمواصلة العمل على تطويع نظام التمثيل في الصندوق، وخاصة حصص

العضوية، تبعا للواقع الاقتصادي المتغير. وتوجد في هذا الخصوص مراحل مهمة قادمة في المستقبل القريب، وينبغي أن نفي بمتطلبات كل مرحلة.

التنوع والعمل الجماعي: إن إخلاص العاملين في الصندوق وخبراتهم المتخصصة ينبغي أن تتوافر لها الرعاية والحماية اللازمين، مع ضمان المساواة في الفرص وتحقيق التنوع بكل جوانبه، سواء من ناحية نوع الجنس أو الناحية الأكاديمية أو الجغرافية. فالانكفاء على الذات يولِّد فكر المجموعات، وعقلية الجزر المنعزلة تولِّد أداء قاصرا، مثلما أشار تقرير مكتب التقييم المستقبل. وسيؤدي التنوع إلى تعزيز الشرعية، لكنه سيقود أيضا إلى تعزيز الفعالية. وهذا هو أحد المجالات التي ستشهد تقدما إذا تم انتخابي لهذا المنصب.

واسمحوا لي أن أتناول مباشرة ثلاث قضايا حددها بعضكم باعتبارها مصدرا للقلق أو الاهتمام.

٣- بالنسبة لعملية الاختيار

أولا: أؤمن بالفعل أن عملية الاختيار يجب أن تقوم على العلنية والشفافية والجدارة، مما يسمح بتحقيق توافق كبير في الآراء بشأن المدير العام القادم. والصندوق ليس ملكا لبلد واحد إنما هو ملك لكل الأعضاء البالغ عددهم ١٨٧ بلدا. وأود أن أضيف أنه من الثابت رسميا أنني أيدت، بصفتي عضوا في مجلس محافظي الصندوق، إجراء عملية الاختيار دون النظر إلى الجنسية. وبالتالي، فإن كوني فرنسية وأوروبية ينبغي ألا يشكل ميزة أو عقبة.

٤- تمثيل أوروبا

ثانيا: لست هنا لتمثيل مصلحة أي منطقة معينة في العالم، وإنما لتمثيل كافة البلدان الأعضاء في التزام تام بمهمة الصندوق حسبما وردت في اتفاقية تأسيسه. وعلى المدير العام واجب الولاء للصندوق بشكل حصري.

٥- تضارب المصالح:

ثالثا، إن برامج الصندوق الوقائية أو الصارفة للموارد موجودة في كل مناطق العالم. والقول بأن هناك تضاربا في المصالح لأنني أنتمي إلى منطقة يستفيد فيها بعض البلدان الأعضاء من دعم الصندوق ومساعدته ليس فيه تضييق لنطاق أهلية الترشح وحسب، وإنما يبدو تنفيذه أمر مستحيل أيضا من الناحية العملية.

فكيف يمكن للصندوق أن يضمن خلال فترة عمل المدير العام أنه ما من بلد واحد في المنطقة التي ينتمي إليها سيطلب الحصول على تمويل؟ الأمر الوحيد المؤكد في هذه الحالة هو استبعاد المرشحَين الاثنين في عملية الاختيار الحالية، حتى وإن كانت فرنسا غير مرتبطة حاليا باتفاق مع الصندوق.

ومع ذلك فإنني فخورة بالدور الرئيسي الذي ساهمت به في المفاوضات حول مجموعة إجراءات الحوكمة الاقتصادية في منطقة اليورو، وكذلك في تنفيذ مختلف برامج الدعم في اليونان وآيرلندا والبرتغال. كانت تلك فرصة سانحة أيضا

للعمل عن كثب مع الصندوق وبناء شراكة قوية مع الاتحاد الأوروبي، وهو نموذج أعتقد أنه يمكن أن يتكرر في المناطق الأخرى.

ومع ذلك سأكون شديدة الوضوح في هذا الصدد: إذا تم اختياري لهذا المنصب سأضع شيئا واحدا نصب عيني فيما يتعلق بتقديم الدعم لأي بلد عضو في منطقة اليورو، وهو التأكد من أن هذا الدعم يتسق اتساقا تاما مع مهمة الصندوق ويضمن حسن إدارة موارده. ولن أجبن عن توخي الصراحة والحزم الضروريين في مناقشاتي مع القادة الأوروبيين، بل على العكس. فلا يوجد متسع للتلطف عندما يلزم الاختيار بين بدائل صعبة، ولا يوجد خيار لا يبدأ بتعديلات صعبة ولكنها ضرورية من جانب السلطات اليونانية حتى تعيد مواردها العامة إلى مسار قابل للاستمرار وتعيد بناء قدرة اليونان التنافسية.

٦- أقف هنا باعتباري ...

وبعد أن أوضحت هذا الموقف اسمحوا لي أن أذكر ما يلي:

أقف هنا كامرأة تتمنى أن تضيف إلى التنوع والتوازن في هذه المؤسسة.

وأقف هنا كرئيس سابق لمؤسسة محاماة دولية تخلِص لقيم النزاهة، وللمعايير الأخلاقية العليا، ولمبدأ الإدارة التشاركية.

أقف هنا كوزيرة للمالية خاضت تجربة الأزمة.

أقف هنا كرئيس سابق لمجلس الشؤون الاقتصادية والمالية التابع للاتحاد الأوروبي (Ecofin) ولاجتماعات وزراء مالية مجموعة العشرين، بما لدي من سجل أداء مشهود له وقدرات قيادية معترف بها.

وأتمنى أن أوظف هذه المهارات والخبرات لخدمة صندوق النقد الدولي.

* * *

وختاما أقول إنكم إذا عهدتم إلي بمهمة المدير العام المليئة بالتحديات، فسوف أسعى جاهدة على مدار السنوات الخمس القادمة لبناء صندوق قادر على التكيف مع العالم المتغير؛ صندوق سريع الاستجابة، مستعد لمواجهة كل التحديات وقادر على الصمود أمامها، سواء المنظورة منها أو غير المنظورة؛ صندوق متعاون، يحسن الاستماع والتنسيق الفعال مع كل الأطراف المعنية، ويسعى دون كلل لبناء توافق الآراء؛ صندوق يتمتع بالشرعية ويتميز بالمساواة في معاملة الجميع، تعبيرا عن هذا العالم المتغير.

السيدات والسادة أعضاء المجلس التنفيذي، شكرا لإصغائكم.